خارطة طريق الدولة الكردية المزعومة

جمال محمد تقي*

■ لم يعد خافيا ما تريده القيادات الحزبية الكردية المتحكمة في المناطق التي تتحصن بها (حكومة السليمانية بسيطرة اتباع جلال الطالباني، حكومة اربيل ودهوك بسيطرة اتباع البارزاني)، الذي ما زال خافيا هو خارطة الطريق التي يمضي بها هؤلاء لتحقيق ما يصبون اليه من اقامة دولة لهم تكون مجيرة لحكم ال برزان بالتقاسم الخاضع للجر والعر، مع حلفاء اليوم الطالبانيين، وهذه الخارطة هي تتويج للمخاضات التي مر بها الطرفان، بالاستفادة المندفعة بأقصى انواع الانتهازية السياسية، من استثمار الفراغات، الناتجة عن التجاذبات، التي تخللت مسلسل النزاع في المشهد العراقي وعموم المنطقة، منذ حرب الخليج الثانية وحتى الان.

ان الممارسات المنظمة، والسائرة نحو تعميق وترسيم حدود الفرقة، والانعزال والاستحواذ، كلها تدلل على اعتمادهم المنهج الميكافلي «الغاية تبرر الوسيلة» والذي سبق وان اعتمدته الحركة الصهيونية في سعيها لاقامة وطن قومي لليهود على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

مساهمة ضاغطة نحو الهدف:

الاستحواذ على القرار العراقي من خلال ابتزاز كل الاخرين من حلفاء الاحتلال والضغط عليهم للقبول بالتقاسم المبني على اساس الكتل السكانية «أثنية او طائفية او مناطقية» حتى تكتمل الصورة المطلوبة لتسهيل عمل الفيتو الكردي على اي خطوة او قرار، بل لتجعله متمتعا بميزتين مزدوجتين لايمكن لغيرهم التمتع بها بالمنظورين القريب والبعيد، وهما:

1 ـ ان يكونوا شركاء في كل شيء يخص العراق ككل وبنسبة تقترب من الثلث مع ان نسبتهم السكانية الفعلية لاتتجاوز حوالي 18 % .

2 ـ وليس للحكومة العراقية المركزية اي تواجد او اشراف فعلي على عمل اجهزة الدولة في مناطقهم، وهذا ما عززته نصوص الدستور الجديد، الذي تم اعداده بنفس الروح المذكورة وبضغوط امريكية حثيثة «الجيش والشرطة والاستخبارات كلها تحت أمرة امراء المناطق الكردية» هكذا الشروط دولة داخل دولة حتى يتم الفصل الاخير من الخارطة.

انهم يعدون العدة لدستور خاص لمناطق حكمهم، ويعدون لاستكمال المقومات الناقصة لكيانهم الموعود كل هذا يجري بغطاء الفدرالية ضمن الدولة العراقية، التي لم يعد لها وجود حتى ولو شكلياً في مناطق الاقليم السائر نحو الانفصال بدعم واسناد من حكماء صهيون المسترشدين ببروتوكولاتهم كدليل عمل لبث الكراهية العمياء والنعرات التي تضفي الى الضعف المطلوب في الكيانات المعرقلة لمشروعهم والذي يعني قوة لدولتهم اسرائيل وقوة للغول الامبراطوري الامريكي.

ان نسبة الثلث التي يتمتعون بها زورا وبهتانا تجعلهم في مصاف «الجوكر» الذي لا يمكن لاي كيان، او تكتل سياسي اخر الا ويقبل بتقاسم السلطة معهم، لتستطيع اي حكومة تجاوز عقبة الثقة البرلمانية حسب دستورهم المسلوق امريكيا (اي حكومة لا يمكنها الحصول على تصديق البرلمان الا بموافقة ثلثي الاعضاء)، وعليه فهم ضمنوا وضعا ملوعا للعراق مقابل وضع مريح لهم يتيح برمجة الاستعداد للمعركة الفصل معركة ضم «كركوك ونصف الموصل وبعقوبة» لمناطق نفوذهم ! لتكون الحدود المطلوبة قد رسمت، وما يبقى بعدها هو اقتناص فرصة الانشغالات الداخلية والاقليمية المتسارعة، ليقص شريط الدولة الموعودة بعد ان طبخت وجباتها على نار هادئة احيانا ونار لاهبة احيانا اخرى.

خارطة طريق مطاطة لاستيعاب كل جديد امريكي اسرائيلي

منذ عام 2001 وبعد وصول بوش للبيت الابيض وسيطرة المحافظين الجدد على مقاليد الامور في امريكا اخذت الدوائر الاستخبارية الامريكية والاسرائيلية تنشط بشكل احتوائي مباشر مع هيئات ارتباط خاصة تابعة لاجهزة «الاسايش» اي جهاز الامن والمخابرات المرتبطين بالحزبين المتقاسمين للنفوذ والسلطة في «سوران، وبادينان» شمال العراق وشهدت العلاقات بين هذه الاجهزة نقلة نوعية عندما اخذت بالاعتماد المباشر على ال سي اي اية والموساد في التدريب ضمن معسكرات في شمال العراق او دورات داخل اسرائيل، وايضا في استيراد المعدات اللازمة لهذه الاجهزة. لقد اصبحت خبرة الموساد هي القدوة في نهج وخطط القيادات الكردية المتنفذة في كردستان العراق، وبعد احتلال العراق 2003 صار النشاط رسميا وعزز ذلك من التغلغل الصهيوني داخل المؤسسات المفصلية في منطقة كردستان التابعة للحزبين بل انها بلغت مرحلة من التلقين والدفع باتجاه دور «جحشي» جديد وهذه المرة اقليميا تشويش وتخريب وتهييج للمناطق ذات الكثافة السكانية الكردية المحاذية للحدود العراقية في كل من «ايران وسورية» علاوة على التجنيد التجسسي، وقد رشحت عدة مؤشرات على اختراق اسرائيلي تعبوي وتجسسي لمناطق الشمال الشرقي من سورية بفضل التسهيلات الحاضنة للشبكات المنظمة من قبل «اسايش» حزب البارزاني، بالتعاون مع بعض الجماعات الكردية في سورية، وذات الشيء بالنسبة لاسايش حزب الطالباني ونشاطه المدفوع «امريكيا واسرائيليا» داخل الحدود الايرانية.

ان مشروع الشرق الاوسط الكبير الامريكي الذي رسم لينفذ خلال العقدين القادمين، يعطي لاسرائيل دورا محوريا فيه، ومن اولويات هذا الدور هو زرع البوئر القابلة للانفلات الذاتي نحو الهدف الاوسطي المنشود في تفصيص دول المنطقة الى دول عرقية وطائفية، ليسهل التحكم بها امريكيا، واحتوائها اسرائيليا، وهذا ما وجد له ارضية صالحة للتحقق في شمال العراق بسبب من التحالف المشبوه مع حزبي الطالباني والبارزاني، مما جعلهم يتمادون في سعيهم لانفجار الوضع بين امريكا وسورية وايران كي يعطيهم عمقا جديدا للنفوذ على الحالات الكردية «الساكنة نسبيا» في سورية وايران ويكونون بذلك قد ضمنوا خطوطا دفاعية تعينهم لاقامة كيانين كرديين معترفا بهما كدول جديدة اذا تعذر قيام الدولة الواحدة بسبب عمق التناقضات بين جماعة السليمانية واربيل ثقافيا وعشائريا وسياسيا. يسير الطرفان لتحقيق هذا الهدف وهو دولة كردية برأسين او دولتين برأسين، فالامر سيان المهم حث الخطى بخارطة الطريق هذه.

العراق الحالي جسر أمن نحو الهدف المنشود

ان تنضيج الوضع عراقيا بحيث يسمح بالتعجيل لتحقيق النوايا «البرزانية والطالبانية» والقفز الى الامام، وذلك بالظهور بمظهر «المبتلي بتبعيته الى بلاد غير مستقرة وسائرة نحو الحرب الاهلية» يجعل موقفهم الداعي الى اقامة الدولة المستقلة امرا هينا، واوتوماتيكيا، ومدعوما من قبل الدول المتنفذة اقليميا ودوليا امريكا واسرائيل، وما يؤكد ذلك ما نسمعه بين الفينة والاخرى من تصريحات لمسعود البارزاني من انه سيكون مضطرا لاعلان استقلاله عن العراق اذا قامت حرب اهلية. وبالتالي فهو المستفيد من اشتعال تلك الحرب اذا عرفنا ان ميدانها سيكون الجنوب والوسط فقط، اما مناطق التخوم فستكون مفتوحة ويسهل ضمها بالقوة ما دام الجميع مشغول بحرب داخلية حامية الوطيس، وسيكون، احتواء مناطق «كركوك وخانقين وما تقع عليه اياديهم من محافظة نينوى» هو تحصيل حاصل.

ان سعيهم الدؤوب للحصول على المراكز ذات العلاقة بالخارجية والعلاقات الدولية «وزارة الخارجية، وزارة التخطيط، السفارات، علاوة على منصب الرئيس الذي تحول بقدرة قادر الى سفير متجول» هو منحى مبرمج لتهيئة علاقات ومعارف على الصعيد الدولي يكونون ذخرا حتى تحين ساعة الصفر.

اما اقتصاديا فأن الاستثمارات النفطية العاملة هناك «في مناطق طقطق وزاخو» بمعزل عن تدخل الدولة المركزية، هي السند الاقتصادي الاولي للدولة الموعودة حتى يتم حسم وضع نفط كركوك الذي يراودهم كحلم يقضة حيث يسيل لعابهم على مجرد ذكر اسمها، انهم وتحديدا في اوقات الازمات الداخلية يظهرون انفسهم وكانهم حمامات سلام تسعى دوما للتوافق والتوسط بين المختلفين لاجل امن وسلامة العراق ! في حين هم لا يبتغون من وراء ذلك الا مزيدا من النفوذ والسعي لتحقيق اهداف المشروع الامريكي الاسرائيلي باشراف المعلم الاول زلماي خليل زادة، وهذا ما يحصل الان تماما.

كركوك. شعرة معاوية

هل هناك مشكلة حقيقية تتطلب الضم والقضم والتهديد والوعيد لو لم تكن هناك دوافع اخرى غير المعلنة؟ كركوك كغيرها من مدن العراق ذات الجذور الاثنية والدينية المختلطة، وما ينطبق على كل العراقيين من حق المواطنة المتساوية ينطبق على سكانها من عرب وتركمان وكرد واشوريين مسلمين ومسيحيين شيعة وسنة، اما شماعة المرحلين من اصول كردية فهم كغيرهم من مواطني العراق لهم الحق في العودة والتعويض عما فقدوه، وليس بحجتهم يتم خلق مشاكل جديدة يرحل بها عرب او تركمان ليحل محلهم اكراد ليست لهم علاقة بكركوك علما ان سجلات الطابو والاحصاء والجنسية قد سرقتها جماعات الطالباني والبارزاني من الدوائر الحكومية في المحافظة لاغراض التزوير، انهم يدعون باحقية عودة كل نزلاء المجمعات القسرية الى كركوك مع انهم من سكان المناطق القريبة من الحدود التركية والايرانية.

ان احصاء 1957 الذي لم يزور بعد اثبت النسب السكانية الحقيقية لمختلف فئات سكان كركوك حيث اشار الى ان الاكراد يشكلون نسبة تتراوح بين 44 ـ 48 % والنسبة المتبقية تنقسم على التركمان ثم العرب ثم الاشوريين، وهذا يدل على الاختلاط الكبير دون تمييز قومي معين بل ان المؤشرات الاثنوغرافية تميل الى صبغة تركمانية وليست كردية للمحافظة حتى ان اغلب سكان كركوك الاصليين ينطقون التركمانية الى جانب لغتهم الام وهذا دليل لا يقبل الشك على الهيمنة التركمانية على المدينة التي ما انفكت تشهد موجات من النزوح اليها طلبا للرزق خاصة بعد انتاج النفط منها وحاجتها للايدي العاملة، وهم يتقصدون حاليا ابدال الاسماء الاشورية والتركمانية والعربية وتكريدها ساعين لطمس تاريخها الذي يشي بانها مناطق مؤهلة قبل قدوم الاكراد اليها.

ان الاصرار على ضم كركوك الى منطقة كردستان والعمل على تكريدها واعتبار المكونات الاخرى اقليات تخضع لقوانينها هو بحد ذاته دليل آخر على انهم يضمرون الاضرار بوحدة البلاد باهداف لا وطنية ترمي الى تفكيكها على اساس عنصري متخلف وفاسد.

طرد الامريكان من العراق وتوحيد الصف الوطني هو الحل

ان مقاومة الاحتلال تعني مقاومة التقسيم ويعني وعي شعبنا لما يحاك له، والاكراد هذا الجزء الاصيل من شعبنا العراقي الباسل هم وليس غيرهم خير من سيرد سهام التآمر الى نحور اصحابها، بعد ان تكشفت زيف ادعاءاتهم بكونهم معبرين عن تطلعاته انهم ابعد مايكونون عنه وعن مصالحه المتفاعلة مع عموم ابناء شعبنا ومصيره الواحد، ان هذه القيادات لا تعبر الا عن مصالحها الضيقة وهي بعيدة كل البعد عن تطلعات الجماهير الكردية الحقيقية واقرب قلبا وقالبا حد التوحد مع مصالح اعدائه، لقد خبرهم شعبنا خلال الـ15 سنة الماضية فكانوا مثالا للانتهازية والوصولية والفساد والاستبداد. انهم مافيات سياسية من الطراز الاول يتاجرون بمظالم شعبنا الكردي لحسابهم الخاص، وعليه سيواصل هذا الشعب نضاله من اجل حياة حرة كريمة يمارس فيها خصوصياته الثقافية والقومية ضمن عراق حر مستقل وديمقراطي مزدهر فيه تحكم دولة القانون والمواطنة الواحدة، وان غدا لناظره قريب.

* كاتب من العراق

الليبرالية أقوم للعروبة والإسلام معا!

د. خالد شوكات*

■ تقف التيارات الإسلامية والقومية في العالم العربي، موقفا صداميا إزاء مسارات منطقتهم والعالم، انطلاقا من قناعة لدى قادة هذه التيارات ومنظريها، بأن زمن ما بعد الحرب الباردة، هو زمن امبريالي أمريكي بالضرورة، وأن المشروع المهيمن متناقض حتما مع مصالح الأمة العربية الإسلامية، وحائل لا محالة دون مساعيها لتحقيق طموحاتها في الوحدة والتقدم واستعادة الحقوق المسلوبة.

وقد كان هذا الموقف الصدامي المصدر الأساسي للمواقف التفصيلية من القضايا المتفجرة في العالم العربي منذ حرب الخليج الثانية، والمؤطر الرئيسي لنظرة الإسلاميين والقوميين العرب للعلاقات مع الأنظمة السياسية والقوى الدولية، فالعولمة برأي هؤلاء لا يمكنها إلا أن تكون شرا مستطيرا للعرب والمسلمين، والولايات المتحدة لا يمكنها إلا أن تكون عدوة أولى دائمة للأمة العربية والإسلامية.

وعلى الرغم من أن العرب لم يجربوا في غالب الأمر إلا المنطق الصدامي في تعاطيهم مع الموضوع الدولي والغربي، منذ أن طرحوا على أنفسهم سؤال النهضة أوائل القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أنهم أيضا لم يجنوا غير الخيبات المتواصلة جراء إعمال هذا المنطق، إلا أن مفكريهم ومنظريهم ما يزالون متشبثين بصحة هذا المنطق، مقتنعين تماما بأن دروب النضال الصدامية طويلة ووعرة، وأن طريق التقدم لا بد وأن تكون متلازمة مع تأخر الآخرين، إذ لا يمكن بحسبهم أن نكون نحن والغرب متقدمين معا، وأن سنن تاريخنا المشترك تثبت برأيهم أن تقدمهم يعني تخلفنا وأن تقدمنا يعني تخلفهم.

وإذا ما نظر العرب في تاريخهم الحديث والمعاصر، سيصلون بلا شك إلى نتيجة مفادها أن الآخر ما انفك يطور أشكال تعاطيه معهم ومع العالم، فيما هم راكدون ملتزمون بشكل واحد في النضال والمقاومة، فالمقاومة ظلت واحدة في مواجهة الاستعمار التقليدي والاستعمار الجديد والاستعمار العصري على السواء، وتجربة العرب في مواجهة الغرب يمكن أن تكون مفيدة لغيرهم من شعوب الأرض، إلا أن تجارب شعوب الأرض لا تأثير لها عليهم.

إن اليابانيين على سبيل المثال قد قاوموا التدخل الغربي منذ القرن الثامن عشر تقريبا، فجربوا على مر تاريخ مقاومتهم عدة أشكال من المواجهة، حيث ابتدأوا بمنهج العزلة حتى عصر المايجي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم ساروا في منهج الحرب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وأخيرا ابتدعوا ما يمكن تسميته بمنهج «المقاومة الاستسلامية»، بناء على قاعدة أن خير من تتعلم منه عدوك الذي هزمك، وأن الاستسلام العسكري إنما يقوم بتحييد أهم عناصر القوة لدى خصمك من ساحة المواجهة، التي هي بالضرورة أشمل وأولى بالرعاية والتخطيط والمقاومة.

وعلى نحو ما يلاحظ في سيرة العرب المفارقة، فإن اليابانيين قد نسوا – على الأقل ظاهريا – مأساة ناكازاكي وهيروشيما، ولم يروا في هذه الجريمة النكراء معوقا لتطوير علاقاتهم مع مرتكبيها والعمل على الاستفادة القصوى من خبراتهم وتقدمهم وتقنياتهم لجسر الهوة الفارقة بينهم، وإعمال وسيلة السلم الأمضى لربح المعارك الخفية بديلا عن وسيلة الحرب البائدة المرعبة، فيما لا يزال كثير من قادة الفكر والسياسة العرب، يتباكون على ضحايا المدينتين اليابانيتين، مزايدين على اليابانيين في الانتحاب على كوارثهم القومية.

والعرب يركزون في تمحيص العلاقة بينهم وبين الغرب، على الجانب العسكري أساسا، ويرون أن عملية التصحيح ورد الاعتبار القومي يجب أن تستهل في هذا الاتجاه، بينما جربت أمم أخرى كثيرة استهلال التصحيح في جوانب أخرى، اعتقد أنها أقل صخبا واستفزازا، وأكثر انسانية وعملية وإمكانية، فاليابانيون والكوريون والصينيون والجنوب–أفريقيون والتشيليون والبرازيليون وغيرهم، يخوضون معارك تصحيح لواقعهم على الخارطة الدولية، يواجهون فيها الغرب بشكل أو بآخر، دون سلاح أو إرهاب أو دماء.

وفي التاريخ العربي الإسلامي، يمكن الاستنجاد بأكثر من واقعة تزكي هذه الرؤية الحضارية، فقد جاء التتار والمغول غزاة إلى بلاد العرب، فحققوا الانتصارات العسكرية الماحقة، وأسقطوا الدول العربية والإسلامية الواحدة تلو الأخرى، غير أنهم خسروا الحرب الحضارية في ظرف لم يتجاوز العشرين عاما، وسرعان ما أصبحوا جزءا من ثقافة وحضارة الخاسرين عسكريا.

والأمريكيون اليوم، ليسوا متفوقين حضاريا على اليابانيين أو الكوريين أو التايوانيين أو الماليزيين، على الرغم من تفوقهم العسكري الكاسح، تماما كما أن ظاهر الإسرائيليين أنهم منتصرون متفوقون عسكريا، إلا أنهم في حقيقتهم خائفون مرتعدون على مصيرهم، يحملون في أعماقهم بوادر الهزيمة الحضارية والثقافية، يشيدون الجدران الإسمنتية العالية حفاظا على وجودهم.

إن حاجة العرب والمسلمين الماسة اليوم، ليست للسلاح والمفاعلات النووية كما فكر صدام والقذافي بالأمس، أو أحمدي نجاد اليوم، بقدر ما هم بحاجة إلى عقل منفتح متوازن ينظر إلى الأشياء بطريقة جديدة مبتدعة، ويبحث عن مساحات مبتكرة للتفوق الحضاري والثقافي، ويضع نصب الأعين مجالات للعمل والمنافسة، وفرصا خارقة للتنمية الإنسانية الشاملة.

لقد ضرب المفكر السياسي الأمريكي توماس فريدمان للعرب مثلا لم يستوعبوه إلى الآن للأسف الشديد، عن شاب أردني أسس بإمكانيات متواضعة شركة «أرامكس» للشحن السريع، سرعان ما تحولت إلى مشروع عربي وعالمي رائد، ينافس أعظم الشركات في مجاله، كـ«دي اتش إل» و«فيدرال اكسبريس»، وعلى العرب أن يعيدوا النظر في ضرورة الانتباه إلى هذه التجربة، وإلى تجارب أخرى ممكنة الحدوث، قادرة على أن تحول الطاقات البشرية العربية المهدرة، إلى طاقات فاعلة مفيدة، كما هي قادرة على أن تشعل شمعة في سماء العرب المظلمة بدل التشبث بعقلية لعن الظلام.

وبالعودة إلى قضية أكثر حساسية، كالقضية العراقية مثلا، لا مناص من التساؤل عما إذا لم يكن بمقدور العرب تجريب منطق آخر للتحليل السياسي ولو لمرة واحدة، فلو اتفق على أن هذا البلد قد وقع في أسر الاحتلال الأمريكي نهائيا، وأنه لا مجال لتخليصه من براثن هذا الاحتلال من خلال الآلة العسكرية، أفلن يكون متاحا أمام العراقيين نحت تجربة مميزة في التعامل مع المحتل الأمريكي على غرار ما فعل اليابانيون أو الكوريون أو الألمان، أو حتى تجربة على غرار تايوان أو بعض الإمارات العربية الخليجية، التي أصبح دخل مواطنيها الأعلى من نوعه في العالم، بفضل تعاملها واقعي مع الحماية الأمريكية.

ولا ريب في أن هذا المطلوب ممكن أيضا، في التعاطي مع إشكاليات عربية جوهرية، من أهمها تثبيت قواعد تفكير نمطية تقيم تعارضا غير مبرر بين الليبرالية، التي هي مشروع العالم الجديد اليوم، وبين العروبة والإسلام، فيما يحيل التأمل العملي في المسألة إلى نتائج مغايرة تماما، حيث يكاد يجزم بأن الطريق الليبرالي وحده الكفيل بإقامة مجال حيوي عربي، اقتصادي وسياسي موحد، ووحده الكفيل أيضا بفتح آفاق عالمية واسعة أمام حركة الإسلام الدعوي، المسالم والمتسامح.

لقد جرب العرب صداقة المعسكر الشرقي، كما جربوا الربط بين الاشتراكية والمشروع القومي، فماذا كانت نتيجة نصف قرن من هذه التجربة؟ ولماذا يصر منظرو القومية العربية على التشبث بمنهج ثبت فشله الذريع نظريا وعمليا؟ ثم لماذا الإصرار على عدم تجريب مناهج عملية أخرى، لعل أهمها المنهج الليبرالي، الذي لو نجح في الانتشار عربيا، لأتاح المجال أمام تواصل حركة الأشخاص والأموال والسلع بين الدول العربية، ولحول فكرة الوحدة العربية إلى مشروع اقتصادي مربح ومصلحة جماعية لكافة الطبقات والفئات الاجتماعية، بما يوفر قاعدة النجاح لأي مشروع وحدوي على الصعيد السياسي.

وفي السياق ذاته، لماذا ينظر الإسلاميون العرب إلى المشروع الليبرالي الدولي، على أنه تهديد للهوية الثقافية والحضارية الإسلامية؟ أو لم يعتمد الإسلام كدين وثقافة مبدأ العالمية منذ نشوئه؟ ثم ألم تكن تجربة انتشار المسلمين في مختلف أنحاء العالم، تجربة مفيدة وثرية لحركة الدعوة الإسلامية؟ وأخيرا إلى ماذا تحتاج الرسالة المحمدية أكثر من الحرية، التي تتيح لها القدرة على نشر الدعوة على أصعدة عالمية، ومخاطبة المؤمنين أينما كانوا بلا إعاقات أو منغصات سلطوية؟

خلاصة القول إذا، أنه ليس أفيد أو أقوم عندي للطموحات القومية العربية والإسلامية، من التشجيع على اندماج العالم العربي في إطار المشروع الليبرالي العالمي، وتبني أساليب مستحدثة تركز على العمل في المجالات غير المتنازع عليها، وهجر العقلية العسكرية، إلى عقلية حضارية وثقافية شاملة، لا تنافس الآخر فيما هو مهيمن فيه، وتبحث عن عناصر جديدة للإبداع والمقاومة.

* كاتب تونسي، مدير مركز دعم الديمقراطية في العالم العربي ـ لاهاي

العدالة الانتقالية المقارنة: سؤال الضحية، سؤال الجلاد

العياشي أبو الشتاء*

■ ماذا نفعل بالضحية؟ ماذا نفعل بالجلاد، بل وماذا نفعل بالمرحلة؟ تلك هي الاسئلة الضمنية التي تختزنها جميع تجارب العدالة الانتقالية في البلدان التي تشكلت فيها لجان التقصي والتحري والكشف عن الحقيقة في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي ارتكبت في تلك البلدان: لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا قدمت تقريرها في 1998، اللجنة الوطنية للتقصي في الارجنتين، في السلفادور تكونت سنة 1991 لجنة تقصي بعد أن توقفت الحرب الاهلية التي استمرت 12سنة، وفي الشيلي انتهت لجنة فالديتش من إعداد تقريرها في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 ورفعته إلى الرئيس ريكاردو لاغوس وفي المغرب انتهت هيئة الانصاف والمصالحة من تقريرها في 15 كانون الاول (ديسمبر) 2005 بعد سنتين من العمل.

في تقارير هذه اللجان وغيرها التي شكلت عبر مختلف دول العالم، للتقصي والتحري والبحث عن الحقيقة في ما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، كان المطروح دوما هو ماذا نفعل بالضحية؟ ماذا نفعل بالجلاد؟ وبالمرحلة التي اشتغلت عليها كل لجنة من تلك اللجان وغيرها، حتى إن تطويق تلك اللجان بالاجابة عن تلك الاسئلة يعد إن لم يكن هو الحجر الاساس فيها، وهو القاسم المشترك بينها على اختلاف في المقاربات والتفاصيل الخصوصية لكل لجنة على حدة، تبعا لظروف البلد وخصوصيته وتبعا للاطار القانوني والصلاحيات التي أعطيت لكل لجنة من اللجان في مختلف البلدان.

الضحية، الجلاد، المرحلة، ولكن هذه المكونات إذا صح أن نعتبرها مكونات اساسية طرحت وتطرح في كل تجربة عدالة انتقالية هي مكونات خضعت للقراءة والتأويل ولم تبق دالة حرفية ضيقة على معانيها المتداولة المعروفة. فالضحية مثلا ليس هو ذلك الانسان الكائن الذي تعرض لانتهاكات جسيمة، حدت من حريته وعرضته للقمع والتعذيب بأشكاله الرهيبة، أو هو ذلك المختفي قسرا أو المجهول المصير وإنما الضحية يتعدى كل ذلك بأن ينفتح ليشمل ذويه، أقاربه وعائلته ممثلة في الاصول والفروع ذلك أن الاصول والفروع من آباء وابناء أصبحوا ضحايا بالتبعية فقد أصابتهم آلام وعذابات نتيجة اختفاء أو اغتيال واختطاف وأسر الضحية؟ ثم إن مفهوم الضحية ينفتح واسعا ليشمل ليس الكائن البشري، بل الكائن المكاني ونعني به المناطق والجهات التي لحقها التهميش والاقصاء والابعاد انتقاما منها لا لشيء سوى أن اضطرابات اجتماعية حصلت بها، فووجه سكانها بأن ارتكبت في حقهم انتهاكات. وتبعا لذلك واستنادا إلى علاقة التجاور والتساكن امتد الانتقام والانتهاك إلى المكان والجهة حيث مورس عليها الحرمان من المشاريع ومن خطط التنمية والتطوير والاستثمار. وفي التجربة المغربية تعتبر منطقة الريف الغربي نموذجا للجهة / الضحية بدءا من عقابها بأن سلطت عليها الغازات السامة لإخماد ثورة الريف في العشرينات من القرن الماضي، الى تهميشها وإهمالها عقب احداث الريف 1958/1959.

وكما هو الامر بالنسبة للضحية هو الامر كذلك بالنسبة للجلاد، ذلك أن هذا الاخير في تجارب العدالة الانتقالية هم الافراد العينيون والإسميون الذين مارسوا وأمروا ونفذوا أشكال الانتهاكات على ضحاياهم، كما ان الجلاد يتمظهر في النظام أو الدولة أو السلطة التي مورس في ظلها وبأمرها وتخطيطها، اعتقال وترويع وانتهاك حقوق الافراد والجماعات أيضا. وأما الحقبة فالمقصود بها الفترة الزمنية التي اشتغلت عليها كل تجربة من تجارب العدالة الانتقالية التي أشرنا إليها أو غيرها من التجارب التي لم نشر إليها. ومثلا بالنسبة لتجربة هيئة الانصاف والمصالحة في المغرب، فقد كانت الحقبة التي اشتغلت عليها واتخذتها موضوعا للكشف عن حقيقة ما جرى فيها من انتهاكات تمتد من 1956 إلى 1999، أي حقبة تمتد على مدى 43 سنة وهي أطول وأعقد حقبة اشتغلت عليها تجربة عدالة انتقالية لحد الآن، إن في افريقيا أو في امريكا اللاتينية حتى لانقول في العالم العربي الاسلامي لأنه لم تعرف تجربة مماثلة لما عرفه المغرب الذي يعد رائدا وسباقا في هذا الميدان.

كيف أجابت تلك التجارب عن سؤال الضحية والجلاد والحقبة.

لناخذ مثلا تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا، أشهر تجربة ولجنة رأسها الاسقف ديسموند توتو، شكلت من أجل التقصي في انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت في هذا البلد الافريقي ضد السكان الاصليين على عهد نظام الابرتايد (نظام التمييز العنصري).

لقد اعتمدت هذه اللجنة من بين ما اعتمدته من مسلكيات للكشف عن الحقيقة، وطي صفحة الماضي والعبور إلى المستقبل، إلى جانب جبر الضرر واقرار التعويضات للضحايا، اعتمدت طلب العفو أمام اللجنة من طرف المتورطين في الانتهاكات الجسيمة مقابل الافلات من العقاب. فكان ان عفت لجنة الاسقف توتو عن 849 من أصل 7,112 شخص متورط في ارتكاب الجرائم والانتهاكات ضد الضحايا، غير أن هذه المسلكية التي اعتمدتها لجنة توتو صادفت مقاومة وممانعة من طرف مرتكبي الجرائم، ذلك أنه وبعد مرور ست سنوات على تقديم اللجنة تقريرها، يجاهر رئيسها انه كان على جنوب افريقيا محاكمة مقترفي جرائم الابرتايد الذين لم يطلبوا العفو امام اللجنة، بمعنى انهم لم يتعاونوا من أجل الكشف عن الحقيقة، وهذا الجانب في تجربة لجنة توتو نتلمسه واضحا صريحا في تقرير هيئة الانصاف والمصالحة عندما أشارت في تقريرها إلى المعيقات التي واجهت الهيئة أثناء الكشف عن الحقيقة، وإلى التعاون غير المتكافئ لبعض الاجهزة حيث قدم البعض منها أجوبة ناقصة عن ملفات عرضت عليها، كما رفض بعض المسؤولين السابقين المحالين على التقاعد المساهمة في مجهود البحث عن الحقيقة.

تجربة أخرى لافتة عرفتها امريكا اللاتينية هي تجربة لجنة فاليتش بالشيلي التي وضعت تقريرها بعد عمل استمر 13 شهرا، رصدت فيه الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في الشيلي خلال حكم بينوشي الذي استمر سبعة عشر عاما (1973 ـ 1990)؟ ما يميز لجنة فاليتش هو التعويضات الممنوحة للضحايا في شكل معاشات والتأمين الصحي، كما يتميز التقرير الصادر عن اللجنة بإخفاء أسماء الضحايا واثبات حالات التعذيب فقط، واخفاء اسماء وهويات الجلادين على اعتبار ان اللجنة هي لجنة للبحث والتقصي عن حقيقة ما وقع، وليست محكمة للعدل؟ فالقول هذا ما حدث، شيء، وهؤلاء هم المذنبون، شيء آخر كما قال رئيس جمهورية الشيلي ريكاردو لاغوس، معلقا على انتقادات الجمعيات التي تدافع عن الضحايا في الشيلي، وهذا الملمح في لجنة فاليتش الشيلية يطالعنا جهارا في عمل هيئة الانصاف والمصالحة التي ينص نظامها الاساسي المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 نيسان (ابريل) 2004 والذي جعل منها هيئة غير قضائية ولا تثير المسؤوليات الفردية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي عرفها المغرب خلال 43 سنة امتدت من 1956 الى 1999. وتأسيسا على هذا جاء تقرير الهيئة خلوا من اسماء الذين اقترفوا الانتهاكات في الآن ذاته معترفا بمسؤولية الدولة، وهذا الذي اعتمدته لجنة فاليتش وهيئة الانصاف والمصالحة أثار في الشيلي أو في المغرب انتقاد الجمعيات المدافعة عن حقوق الانسان التي طالبت بمتابعة المتورطين، وهو الموقف الذي يتضمن سؤالا هو: في فترات العدالة الانتقالية ماذا عسانا نطبق، هل نطبق العدالة العقابية حتى لا نقول العدالة الانتقامية أم نطبق العدالة الإصلاحية أو التأديبية؟ فهل بعد مرور أكثر من أربعين سنة، وهي الفترة التي اشتغلت عليها هيئة الانصاف والمصالحة نطبق العدالة العقابية.

إنه واسترشادا بالتجارب الاخرى التي عرفتها مناطق من العالم في ما يخص مرحلة العدالة الانتقالية، ولنأخذ مجموعة من دول اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الخمسينات، فإن الجرائم التي ارتكبت فيها ضدا على حقوق الانسان وخرقا لها، قد تم تجاوزها وطيها والصفح عنها باسم المصالحة الوطنية اعتمادا واحتماء بالعدالة الاصلاحية والتأديبية بدل العدالة العقابية. فإسبانيا البلد الاقرب إلينا قد تجاوزت كل فظائع الحقبة الفرنكوية باسم الانتقال الديمقراطي، وتطبيقا للعدالة الاصلاحية حين تم وضع دستور للبلاد ينص على تجريم الاضطهاد والتعذيب والاختفاء وكل المفاسد التشريعية والقانونية التي أحاط بها نفسه، النظام البائد في اسبانيا.

ان التوصيات التي تضمنها تقرير هيئة الانصاف والمصالحة والتي تنص على إعمال عدم الافلات من العقاب مستقبلا، إلى جانب التوصيات الاخرى المتعلقة بإصلاح الدستور والقوانين القضائية والجنائية لمنع تكرار ما حدث في الماضي من انتهاكات، لهي توصيات انحازت إلى العدالة الاصلاحية في تجارب العدالة الانتقالية التي عرفتها الامم والشعوب.

* كاتب من المغرب

انشقاق خدام وخيارات النظام السوري

أسامة عجاج المهتار*

■ لم تكن لجنة التحقيق الدوليّة بحاجة إلى حديث السيد عبد الحليم خدام لتطلب مقابلة الرئيس بشّار الأسد. إنّها، وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تستطيع ذلك دون مسوغ. ولا تكمن أهميّة الحديث في مضمونه الذي كان تكرارا لمعلومات منشورة، بمقدار ما تكمن في التوقيت والمدلول اللذين يشيران إلى محاولات فرنسيّة متكررة لخرق الهيمنة الأمريكيّة على مقدّرات الشرق الأوسط، والخطوات الأمريكية لصد هذه المحاولات. إنّه يكشف عن شبكة من العلاقات والمصالح المتضاربة ـ المتلاقية والممتدّة من لبنان إلى إيران عبر العراق والشام.

نحن نتحفّظ على تحليل الأستاذ عبد الله إسكندر في عدد «الحياة» الصادر في 2006/1/1 حيث يقول: «إنّ قراءة السيد خدام للأحداث عن بعد، وهو في خضم كتابة مذكراته، لم تترافق مع برنامج آخر للحكم يطمح إلى العودة إليه..» في رأينا، أنّه لو أراد السيد خدام مجرّد «قراءة عن بعد» لما وضع نفسه وعائلته وثروته في طريق الخطر الكبير الذي وضعها فيه، لا سيّما إذا كان مقتنعا بما ذكره عن «النظام» السوري. لو كان كلّ ما أراده السيد خدام مجرّد «قراءة»، لاكتفى بنشر مذكّراته، أو تلخيصها في مقال. إنّ حديثا كهذا لا يُعطى منّة لوجه الله!

لا نخال السيد خدّام يجهل معنى الطلاق مع النظام الذي كان أحد أعمدته. فالعودة إلى بيت الطاعة مستحيلة، والطلاق في مثل هذه الحالات يعني حربا حتّى موت أحد الطرفين، يعتقد السيد خدّام أنّه لن يكون الضحيّة فيها. إنّ خطر السيد خدّام على النظام السوري ليس فقط بسبب امتلاكه معلومات عمّا مضى، بل لامتلاكه مقومات تخدم ما قد يأتي لتغيير النظام في الجمهوريّة العربيّة السوريّة، وهناك بعض الجهات الطامحة إلى مثل هذا الأمر.

ولا نخاله يجهل أنّ أحدا لن